مسايرة أحدث أساليب التنظيم والإدارة في الحقل التعليمي

الحويلة: إستراتيجية متكاملة للتعليم وإدخال عناصر مراقبة الجودة في الإدارة التعليمية

د.محمد الحويلة

قدم النائب د.محمد الحويلة اقتراحا برغبة جاء فيه: مما لا شك فيه ان دور الادارة المدرسية في له اهمية في تحقيق الاهداف التعليمية والتربوية، وقد عظم هذا الدور نتيجة لتطور أهداف المدرسة في المجتمع المعاصر، بعدما كانت تتمثل فقط في تلقين المتعلمين ما تحتوي عليه الكتب الدراسية من معارف ومعلومات، واقتصار دور المعلم على الطريقة الإلقائية لها، ثم مطالبة طلابه بحفظها واستظهارها، وكان هذا مسايرا لأهداف الادارة المدرسة المتمثلة في العمل فقط على نقل التراث الثقافي لأبناء المجتمع من جيل لآخر، ملبيا في ذلك متطلبات عصرها من خلال المحافظة على نظام المدرسة، وتنفيذ الخطط الدراسية وحصر غياب الطلاب والمعلمين والموظفين.أما اليوم فإن أهداف المدرسة تتجه نحو تربية الطالب تربية متكاملة لإعداده ليسهم في بناء مجتمع وتقدمه، ويكون ذا قدرات تواجه عصره وتحدياته، ودراسة احتياجات مجتمعه ومتطلباته والعمل على تلبيتها، والإسهام في حل مشكلاته وتحقيق أهدافه، ولذا أصبحت أهداف الادارة المدرسية تهيئة جميع الظروف والامكانيات المادية والبشرية التي تساعد على تحقيق الأهداف التعليمية والتربوية التي ارتضاها المجتمع، فلم يعد عمل مدير المدرسة مقصورا على النواحي الادارية وما تتطلبه من تخطيط وتنظيم وتوجيه ومتابعة ورقابة وتقويم، بل أصبح يعنى الى جانب ذلك بالنواحي الفنية والاجتماعية وبكل ما يتصل بالطلاب والعاملين في المدرسة والمناهج الدراسية وأساليب الإشراف التربوي وأنواع التقويم، بل والبيئة المدرسية كاملها، غايته في ذلك تحسين العملية التعليمية والتربوية في المدرسة.

فإن الادارة المدرسية تكمن أهميتها في التنظيم والتنشيط التربوي، والعمل على تقوية التواصل بين مختلف المتدخلين في الحياة المدرسية، ونجاحها يتوقف على مدى مساهمتها في تفعيل المنظومة التربوية، واقتراح مشاريع تربوية أو مادية، مدعومة من قبل هيئة التدريس. وإن الاهتمام بجودة الادارة المدرسية ومخرجاتها يمثل الدعامة الأساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أي دولة تسعى نحو التنافسية والعالمية، وان الادارة المدرسية ذات الجودة العالية تمثل روح العملية التعليمية.لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

1 ـ العمل على إدخال عناصر مراقبة الجودة في الادارة التعليمية، ومسايرة أحدث أساليب التنظيم والإدارة في الحقل التعليمي وإعطاء حرية أكبر لإدارة المدارس في تطبيق اللوائح بما يتناسب مع الارتقاء بجودة أسلوب الإدارة.

2 ـ تطوير المباني المدرسية وزيادة الفصول لتقليل الكثافة بها ومدها بالمرافق التعليمية، وتزويد المدارس بما تحتاج اليه من أماكن لتنويع ودعم الأنشطة الطلابية الرياضية والفنية والثقافية والاجتماعية والذهنية والترفيهية.. إلخ، وتحويل المدرسة الى عنصر جذب لا طرد للطالب واهتماماته.

3 ـ أهمية توثيق العلاقة بين البيت والمدرسة عن طريق اجتماعات مجلس الآباء والمعلمين أو أي طرق أخرى مبتكرة وإشراك أولياء الأمور في معايشة المشكلات التربوية والمساهمة في معالجتها للحد من معدلات الرسوب والتسرب الطلابي وبما يساعد على الارتقاء بالعمليتين التربوية والتعليمية.

4 ـ إعطاء مديري المدارس صلاحيات خاصة في نقل وندب المعلمين بالتنسيق مع التواجيه الفنية المختصة وتشجيع المديرين المتميزين وإعطاؤهم الأولوية في المشاركة (الزيارات الدولية والمؤتمرات والندوات وإكمال الدراسات العليا والمشاركة في لجان المقابلات التي تجري عند بداية التوظيف والتعيين للمدرسين الجدد واختيارهم).

5 ـ تبادل الزيارات بن مديري المدارس لتبادل ونقل الخبرات الجديدة بين المدارس على مستوى المناطق التعليمية وبعض المدارس الخاصة النموذجية وتكثيف الدورات الخارجية المفيدة لمديري المدارس والمديرين المساعدين في الدول ذات التعليم المتميز والمتقدم.

عاشور: ما سبب تخفيض نسب العمالة الوطنية في بعض القطاعات؟

صالح عاشور

وجه النائب صالح عاشور سؤالا الى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله جاء فيه: نشرت الصحف المحلية نسب العمالة الوطنية حسب النشاط الاقتصادي والمهني، وتبين ان بعض النسب تم تخفيضها فما سبب هذا التخفيض؟

لماذا لم تتم زيادة نسب قطاعات اخرى مثل البنوك والصرافة والبتروكيماويات والمدارس العربية والاجنبية الخاصة؟

من الملاحظ ان نسب قطاعي المستشفيات الخاصة والصيدليات تم تخفيضها من 5٪ إلى 3٪، فما الأسباب؟ ولماذا لم تتم زيادة النسبة؟ علما أن هناك المئات من الأطباء والصيادلة الكويتيين باستطاعتهم العمل في القطاع الخاص وممكن استيعابهم في حالة زيادة النسبة الى أكثر من 5٪. مع زيادة نشاط الفنادق بالكويت وكذلك نشاط الجمعيات التعاونية تبين كذلك ثبات هذه النسبة، فلماذا لم يتم رفعها؟

عسكر: عدم جواز قطع المياه والكهرباء عن المشتركين إلا بعد صدور حكم قضائي

عسكر العنزي

قدم النائب عسكر العنزي اقتراحاً بقانون في شأن عدم جواز قطع المياه والتيار الكهربائي عن المشتركين إلا بعد صدور حكم قضائي، وجاء في اقتراح عسكر ما يلي:

مادة أولى: لا يجوز قطع المياه والتيار الكهربائي عن المشتركين إلا بعد صدور حكم قضائي يلزمهم بذلك.

مادة ثانية: يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

مادة ثالثة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء ـ كل فيما يخصه ـ تنفيذ هذا القانون.

وجاءت المذكرة الإيضاحية للقانون بما يلي: قال تعالى (وجعلنا من الماء كل شيء حي ـ الأنبياء: 30) صدق الله العظيم.

تعد المياه والطاقة الكهربائية من أهم النعم التي أنعم بها المولى عز وجل على البشرية، فهما قوام الحياة واستمرارها، تحيا بهما الأمم وتتقدم، وتتفوق الأجيال باستخدامهما الأمثل والحفاظ عليهما، وحيث شرعت وزارة الكهرباء والماء باتخاذ إجراءات لتحصيل مديونياتها متخذة من قطع المياه والكهرباء وسيلة للضغط على المشتركين لتسديد قيمة استهلاكهم، ولما كان قطع هذا المرفق المهم عن المشتركين يسبب لهم ضررا وعناء شديدا ويعطل مصالحهم وذلك لمجرد تأخرهم عن سداد قيمة استهلاكهم لهذا المرفق لفترة قصيرة أو لمبالغ بسيطة.

فقد بات من الضروري المحافظة على هذه الخدمة التي تقدمها لهم الدولة نظير مبالغ مادية، وعدم جواز حرمان المواطنين منها وقطعها عنهم إلا بعد صدور حكم قضائي يلزمهم بذلك.

لذا فقد أعد هذا الاقتراح بقانون الذي قضت المادة الأولى منه بأنه لا يجوز قطع المياه والتيار الكهربائي عن المشتركين إلا بعد صدور حكم قضائي يلزمهم بذلك.

الدويسان: التعامل غير الجدي مع الأسئلة البرلمانية إساءة للحكومة

فيصل الدويسان

أكد النائب فيصل الدويسان أن تجاهل الرد على الأسئلة النيابية أصبح ديدن بعض الوزراء، حيث قدمت سؤالا الى الوزير الشيخ محمد العبدالله منذ اكثر من ثلاثة اشهر والى الآن لم تردني أي اجابة. وأوضح الدويسان ان السؤال الذي وجهته لا يتعلق بوثائق او أرقام حتى تتأخر الاجابة بل استفسرت عن الوزير المعني والمسؤول عن الجهاز المركزي للبدون، فهل هذا سؤال يعجز الوزير عن الرد عليه كل هذه الفترة؟! وتساءل الدويسان: هل يريد الوزير العبدالله أن نقدم له استجوابا ليجيبنا عن سؤال برلماني؟ أم انه يتعذر بانشغاله عن الرد على الاسئلة بافتتاح المعارض والمؤتمرات؟

واعتبر الدويسان ان التعامل غير الجدي من بعض الوزراء مع الأسئلة البرلمانية يدل على ان بعض الوزراء يسيئون لحكومة سمو الشيخ جابر المبارك ويظهرونها على انها تريد التهاون لا التعاون.

بسم الله الرحمن الرحيم
يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي
صدق الله العظيم

عائلة فرج
تنعى
بمزيد من الحزن والأسى وفاة فقيدتهم الغالية
المغفور لها باذن الله تعالى
صبيحة ناصر سعيد فرج
التي سيوارى جثمانها الثرى
بمقبرة الصليبيخات اليوم بعد صلاة العصر
تقبل التعازي
الرجال: القادسية - قطعة ٩ - شارع ٩١ - منزل ٤
النساء: الدعية - قطعة ٤ - شارع ابن سينا - منزل ١
ت: ٢٢٥٧٣٧٢٥
إنا لله وإنا إليه راجعون

حمود الحمدان: فخورون بمنح الشطي لقب سفير التسامح والسلام

حمود الحمدان

أكد النائب حمود الحمدان أن منح منظمة التسامح والسلام لقب سفير التسامح والسلام لاستشاري الصحة العامة في وزارة الصحة د.أحمد الشطي تقديرا لجهوده المتميزة في إرساء التسامح والسلام هو بحد ذاته تكريم للكويت وأبنائها المخلصين، مشيرا إلى أن الشطي تم تكريمه في احتفالية رعتها الشيخة فريحة الأحمد ورئيس منظمة التسامح والسلام الشريف د.حمدي قنديل بحضور وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود. مباركا في الوقت نفسه للكويت وأهلها وعائلة الشطي الكريمة ولشخص د.أحمد الشطي هذا التكريم.

وقال إن هذا التكريم ليس بغريب على د.الشطي الذي سبق أن رفع اسم الكويت عاليا في العام 2003 حين فاز بجائزة شخصية العام العالمية التي تمنحها مؤسسة جوائز العالم تقديرا لدوره والأطباء الكويتيين خلال فترة حرب العراق في رعاية الجرحى والمصابين جراء العمليات العسكرية ورعاية الأطفال العراقيين الذين تم تركيب أطراف صناعية لهم بعد فقدهم لأطرافهم الطبيعية جراء الحرب، وذلك بتوجيه من صاحب السمو الأمير الذي كان يشغل منصب رئيس الوزراء في ذلك الوقت، مشيرا إلى أن رئيس مؤسسة جوائز العالم الرئيس الروسي السابق ميخائيل غورباتشوف سلم د.أحمد الشطي تلك الجائزة أمام 1000 شخصية عالمية.

وأضاف ان أحمد الشطي سطر إنجازات عديدة باسم الكويت على المستوى الطبي والإنساني والخيري والتوعوي، وهو قائم على مشروع غراس التوعوي الوطني للوقاية من المخدرات، مشيرا إلى أن الكويت تفخر بأبنائها المخلصين أمثاله، ونتمنى على الحكومة دعمهم وتكريمهم.

الطريجي يسأل عن ضبطية خمور خارج المنطقة الجمركية

د.عبدالله الطريجي

قدم النائب د.عبدالله الطريجي سؤالا إلى وزير المالية ووزير التجارة والصناعة بالوكالة أنس الصالح جاء فيه يرجى تزويدي وإفادتي بالاتي:

1ـ تناقلت وسائل الإعلام خبرا عن ضبطية خمور خارج المنطقة الجمركية من قبل وزارة الداخلية، وقد خرجت تلك الشحنة من ميناء الشويخ تحت إذن تسليم (26016/DO/SWKIS) بتاريخ 2015/3/8 صادر من المنطقة الحرة، لذا يرجى تزويدي بالآتي:

ـ اسم الشركة المستوردة.
ـ كشف بأسماء العاملين في النوبة التي قامت بإدخال الشحنة إلى المستودعات الجمركية في المنطقة الحرة.
ـ كشف بأسماء العاملين في الأمن والسلامة وقت خروج تلك الشحنة.

2 ـ هل خرجت حاوية يوم الاثنين الموافق 2014/9/1 تحمل بيانا جمركيا رقم (80720) بدون تفتيش وعادت الشاحنة خالية من الحمولة بتاريخ 2014/9/3، في حال الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بصورة من بوليصة الشحن واسم سلئق الشاحنة واسم الكفيل ومن المسؤول من الإدارة العامة للجمارك الذي سمح بمرور الشاحنة بدون تفتيش، وهل تم التحقيق في الواقعة وإذا تم التحقيق يرجى تزويدي بصورة من التحقيق؟ وما الإجراءات التي تمت بعد اكتشاف الواقعة؟ وهل تم إبلاغ وزارة الداخلية بالواقعة؟ وفي حال الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بصورة من البلاغ المرسل لوزارة الداخلية؟

3 ـ ما إجمالي مدة الخدمة لمدير عام الجمارك منذ تعيينه بوظيفته الحالية؟ وهل تجاوزت المدة سبعة وثلاثين عاما، في حالة الإجابة بالإيجاب لماذا تم استثناؤه مع أن توجه الحكومة بإحالة من بلغت مدة خدمتهم ثلاثين عاما للتقاعد؟

4 ـ لقد صدر القرار الوزاري رقم 17 لسنة 2007 باستحداث مركز جمركي في منطقة خباري العوازم، لذا يرجى تزويدي بالهيكل التنظيمي للمركز وأسماء ووظائف العاملين فيه؟

5 ـ يرجى تزويدي بالسند القانوني الذي تم من خلاله شغل الوظائف التالية، وهل مازال شاغلوها على رأس عملهم؟

ـ مراقب العلاقات العامة.
ـ مراقب النقليات والخدمات المالية.
ـ مراقب مكتب الشؤون الجمركية.
ـ مراقب جمارك السالمي ـ البري.
ـ مراقب توثيق الصادر ـ الجوي.

6 ـ ما السند القانوني لنقل مساعد مدير السجل العام إلى وظيفة مساعد مدير جمارك الموانئ الجنوبية؟

البراك يقترح كادراً لتخصصات الجغرافيا والتاريخ والحاسب الآلي

محمد البراك

قدم النائب محمد البراك اقتراحا برغبة بمنح الحاصلين على تخصصات «الجغرافيا، التاريخ، علم الاجتماع، والحاسب الآلي ورياض الأطفال» ميزة الكادر لحين تحويلهم الى معلمين، وان تتوقف الوزارة عن التعاقد من الخارج على التخصصات نفسها حتى ننتهي من تعيين أبنائنا أولا، علما بأنه يوجد عجز بالمدارس والمعلمون الحاليون يتحملون في التخصص نفسه حصصا تفوق طاقتهم.